العرب
الخميس 2020/03/19
السنة 42 العدد 11651

قيود الإعلام المصري تحكم بالفشل على البرامج الساخرة

القنوات في مأزق إنتاج محتوى ينافس مواقع التواصل

تجربة قيد التقييم

فرض الأجندات السياسية على المحطات الفضائية لا يسمح بانتشار البرامج الساخرة، ونتيجة لذلك أصبحت هذه البرامج في الفضائيات المصرية أقرب للتهريج منها إلى الفكاهة والمحتوى الهادف، فيما الجمهور اتجه إلى المنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لمتابعة البرامج الساخرة.

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - أجبر الركود الذي تعاني منه وسائل الإعلام بعض مقدّمي البرامج في مصر إلى اللجوء للسخرية التي توقفت منذ عامين حينما تعرضت لهجمة شرسة شنّتها دوائر قريبة من الحكومة انتهت بتدخل البرلمان لوقف بث برنامج "بالعربي SNI"، وهو ما تكرر بعدها بأشهر قليلة مع برنامج "لايف من الدوبلكس" الذي قدمته الدمية "أبلة فاهيتا".

وأثار برنامج "الكلام على إيه" الذي بدأت فضائية الحياة بثه قبل أيام جدلا على الساحة الإعلامية بمصر بعد أن استعان البرنامج بالصحافي جابر القرموطي، حيث بدا البرنامج كأنه محاولة لاصطناع السخرية بالعزف على وتر فايروس كورونا.

وخلق البرنامج حالة من النقاش حوله بعد أن أجرى مقدمه حوارا تخيليا مع فايروس كورونا، طغى عليه التهكم والسخرية، وبدا أن الجمهور فقد الثقة في تقديم محتوى يضاهي ما حققه برنامج "البرنامج" للإعلامي باسم يوسف قبل سنوات، عقب فشل غالبية البرامج التي ظهرت بعده وتبنّت النهج نفسه.

واعتمدت الخارطة البرامجية للعديد من الفضائيات المصرية على المحتويات الساخرة في محاولة لتكرار العوائد الإعلانية التي حققها برنامج باسم يوسف، لكن لم تستمر سوى لموسم واحد فقط، وكلّفت أصحاب القنوات خسائر فادحة، منها "أشرف يقدمه أيمن"، "بني آدم شو"، "وش السعد"، "ما يصحش كده"، "شكشك شو"، "الفرنجة"، "عرض كبير"، "آخر الليل".

واعتمدت غالبية البرامج على الأداء التمثيلي للمذيعين من دون أن يكون هناك مضمون جيّد يجذب الجمهور، فيما حاول البعض الآخر استنساخ تجارب سابقة، وبدا أن هناك تركيزا أكبر على الإيحاءات الجنسية والألفاظ الخارجة.

وظهر ذلك واضحاً في برنامج "عرض كبير" الذي قدمه الإعلامي أكرم الشرقاوي وقررت فضائية "سي.بي.سي" إذاعته ثم سرعان ما توقف نتيجة هجوم الجمهور عليه.

ويربط العديد من خبراء الإعلام بين فشل البرامج الساخرة وبين مساحة الحرية المتاحة لديها، لأن الدخول في موضوعات سياسية هو المغذي الرئيسي لمحتوى غالبية هذه البرامج، لكن لم يكن مسموحا به، والمناخ العام لم يكن يقبل السخرية من بعض المواقف والشخصيات، وهو أمر لم يتغيّر حتى الآن، ما يجعلها قريبة من برامج المنوعات ولا يمكن تصنيفها على أنها ساخرة.

وقالت سهير عثمان، أستاذة الإعلام بجامعة القاهرة، إن البرامج الساخرة تستمد قوتها من مساحة الحرية في المجتمع، ومحاولة فرض السخرية في أجواء غير ملائمة يؤدي إلى خروج محتوى مشوّه، وقد يتجاوز المواثيق الإعلامية رغبة في تقديم مضمون غير تقليدي يستطيع من خلاله جذب الجمهور من دون أن يتخطى سقف الحرية المتاح.

وأضافت عثمان لـ"العرب"، أن برنامج القرموطي الجديد لجأ إلى تلك الحيلة للتعامل مع السقف المحدد له، وتعامل مع وباء فايروس كورونا بقدر من الاستخفاف في وقت توظف فيه الحكومة كل إمكانياتها الجادة للتحذير منه، وتحاول أن ترفع من وعي المواطنين لمواجهته.

> غياب البرامج الساخرة عن القنوات الفضائية سمح بانتشارها عبر المنصات الإلكترونية بالاعتماد على السخرية من الحكومة

وأشارت إلى أن مواصفات المذيع الساخر أن تكون لديه قدرات تمثيلية تستطيع أن تصل بالرسالة التي يسعى البرنامج إلى توصيلها بشكل سليم، بجانب تمتعه بكاريزما كوميدية لإضحاك الجمهور وتحقيق الهدف الرئيسي منه، وهو أمر يعاني منه "الكلام على إيه" لأن مذيعه يحاول الخروج عن الإطار المألوف بحبكة غير مقبولة جماهيريا.

ويرى بعض الخبراء أن القوانين التي فرضتها الحكومة طيلة السنوات الماضية هدفت إلى تصويب الممارسات الإعلامية، غير أنها انتهت إلى انكماش السقف المسموح به، وتجاوز هذا السقف ينبغي أن يكون في الوقت الحالي من خلال البرامج السياسية التي فقدت جمهورها، وليس الساخرة التي من المفترض أن تقدّم نقدا بنّاء للمشاكل والأزمات التي يعاني منها المجتمع، وليس فقط السخرية من الحلول المطروحة.

وذهب هؤلاء للتأكيد على أن فرض الأجندات السياسية على المحطات الفضائية لا يسمح بانتشار البرامج الساخرة من الأساس، والأمر يتخطى الحدود المصرية، لأن ذلك نتج عنه تحوّل البرامج الساخرة من أداة ذكية لانتقاد الواقع إلى منافسة محمومة على تقديم ما يمكن تسميته بـ"التنمر الساخر" لاستهداف الأنظمة والحكومات، وأضحى الصراع على حجم المنافسة في التهكم، بغض النظر عن المحتوى.

وخلال فترة انتشار البرامج الساخرة في مصر بصورة كبيرة جرى الارتكان إلى السخرية من القضايا المجتمعية وليس السياسية، كما هو الحال بالنسبة إلى برنامج "البلاتوه"، الذي قدّمه الفنان أحمد أمين، واستطاع أن يقدّم أربعة مواسم متتابعة وحاز على العديد من الجوائز الإعلامية، لكنه لم يقدّم السخرية بمعناها التقليدي التي تؤدي إلى الإضحاك طيلة فترة البرنامج، وبالتالي كان موجّها لمخاطبة الأسر وليس الجمهور بشكل عام.

في المقابل فإنّ غياب البرامج الساخرة عن القنوات الفضائية سمح بانتشار العشرات من البرامج عبر المنصّات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، واستطاعت أن تحقق قاعدة جماهيرية واسعة بفعل اعتمادها على السخرية من الحكومة وتصيّد أخطاء الإعلاميين المحسوبين عليها، وهو ما استغلّته القنوات التي تبثّ من تركيا، إذ عملت على التعاقد مع مقدميها، وبنت في كثير من الأحيان خطط انتقاد السلطة المصرية على تلك البرامج.

وجعل ذلك عودة البرامج الساخرة على الفضائيات المصرية أمرا ملحّا في الوقت الحالي، لاستغلال أخطاء قنوات الإخوان أيضا وتشكيل جبهة تجابه ما تبثه من محتويات سلبية.

وعملت قناة الجزيرة على جذب أحمد الغندور مقدّم حلقات "الدحيح" ليكون أحد أهم البرامج عبر منصتها الإلكترونية AJ+ "عربي"، بعد النجاح الكبير الذي حققه على قناته الخاصة على موقع يوتيوب، واستطاع على مدى تقديم أكثر من 160 حلقة قصيرة تحقيق مشاهدات بمجموع يزيد عن 250 مليونا.

وأكد محمد عبدالرحمن، الخبير الإعلامي، أن التحديات التي تواجه البرامج الساخرة في الوقت الحالي تختلف عمّا كان عليه الوضع منذ عامين، لأن الرهان في ذلك الحين كان على تقديم محتوى جاذب ويتناسب مع سقف الحرية المفروض، في محاولة للوصول إلى ما قدّمته برامج ساخرة ظهرت في وقت شهد فيه الإعلام حرية كبيرة.

وأوضح، أن التحديات ترتبط بمدى قدرة هذا النوع من البرامج على جذب المشاهدين من جديد، بعد أن ابتعدوا عن التلفزيون بشكل عام، وارتبطوا بحلقات قصيرة قد لا تتجاوز مدتها خمس دقائق على مواقع التواصل، بما جعل مشاهدة البرامج ذات الفقرات الطويلة بحاجة إلى محتوى حصري.

وأشار إلى أن تجربة الصحافي جابر القرموطي ستكون قيد التقييم حتى شهر رمضان، ومن ثمّ سيكون هناك قرار إما باستمرار البرامج وإما بإيقافه، والأمر متوقف على قدرته في تحقيق نسب مشاهدة مرتفعة خلال الحلقات المقبلة.

الصين تطرد صحافيين أميركيين ردا على إجراءات ترامب ضد إعلامها

بكين - قررت الصين، طرد صحافيين أميركيين مقيمين على أراضيها، ردًا على التضييقات التي تمارسها واشنطن على عمل وسائل الإعلام الصينية الرسمية في الولايات المتحدة، وفق ما ذكرت في بيان وزارة الخارجية الصينية.

وقالت الخارجية الصينية، إن الأميركيين العاملين في الصين لصالح صحف نيويورك تايمز، ووول ستريت جورنال، وواشنطن بوست ويحملون تصاريح عمل ستنتهي قبل نهاية هذا العام "عليهم تسليم تصاريحهم الصحافية (إلى السلطات الصينية) في غضون 10 أيام"، حسبما نقلت وكالة "أسوشيتيد برس".

وبموجب القرار، لن يُسمح لهؤلاء الصحافيين بإجراء تقارير في جمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك هونغ كونغ وماكاو.

وقال البيان إنه في السنوات الأخيرة، فرضت الحكومة الأميركية قيودا لا مبرر لها على وكالات إعلامية صينية وموظفين بهذه الوكالات، في الولايات المتحدة، حيث تعمّدت واشنطن تصعيب الأمور على تلك الوكالات والعاملين بها إزاء مهام إعداد التقارير العادية، كما عرّضتها لتمييز متزايد وقمع ذي دوافع سياسية.

وفي ديسمبر 2018، أصدرت الولايات المتحدة الأوامر بتسجيل المنظمات الإعلامية الصينية في الولايات المتحدة كـ"عملاء أجانب". وفي فبراير 2020، صنّفت واشنطن خمسة كيانات إعلامية صينية في الولايات المتحدة على أنها "بعثات أجنبية" وفرضت حدًا أقصى لعدد موظفيها، ما أدّى في الواقع إلى طرد صحافيين صينيين من الولايات المتحدة.

واعتبر البيان أن هذه "المعاملة المشينة أثارت احتجاجات قوية من جانب الصين"، لافتا إلى أن الأخيرة اعترضت بشدة على الخطوة الأميركية وأدانتها بقوة، وشددت على احتفاظها بحق في الرد واتخاذ الإجراءات.

وأعلنت السلطات الصينية في بيانها عدة إجراءات بهذا الخصوص، وقالت أن الصين تطالب -بروح المعاملة بالمثل- بأن تعلن الفروع الصينية لكل من "إذاعة صوت أميركا"، وصحف نيويورك تايمز ووول ستريت جورنال وواشنطن بوست والتايمز، بشكل مكتوب، معلومات عن موظفيها وأوضاعها المالية وأنشطتها والعقارات التي لديها في الصين.

> بكين هاجمت الإجراءات الأميركية، معتبرة أنها تستهدف المؤسسات الإعلامية الصينية، مدفوعة بعقلية الحرب الباردة

واعتبر البيان أن "الإجراءات الأميركية، تستهدف حصريا المؤسسات الإعلامية الصينية، مدفوعة بعقلية الحرب الباردة والتحيّز الأيديولوجي. ولقد شوّهت تلك الإجراءات سمعة المؤسسات الإعلامية الصينية وصوّرتها بشكل خطير، وأثّرت بشكل خطير على عملها الطبيعي في الولايات المتحدة، وأخلت بشكل خطير بالتبادلات الشعبية والثقافية بين البلدين. وبالتالي، فقد كشفت هذه الإجراءات عن النفاق في ما تزعمه واشنطن من دفاعها عن حرية الصحافة".

والخطوة الصينية هي الأخيرة في مسلسل المناوشات المتبادلة بين البلدين، والذي بدأ بالإجراءات التي اتخذتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مواجهة الصين، حيث انغمست الدولتان في حرب تجارية قبل أن تتبادلا الاتهامات بشأن فايروس كورونا.

وفي ردّه على اتهامات الصين، قال وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، إن أميركا "تتمتع بحرية صحافة غير موجودة في الصين".

وأضاف، في تصريحات نقلتها "أسوشيتيد برس"، إن المؤسسات التي صنّفتها واشنطن كمهمات أجنبية، قبل أسابيع "لم تكن وسائل إعلام صحافية بالأساس وإنما مؤسسات دعائية لصالح الصين، وقمنا بتصنيفها مهمات أجنبية بموجب القانون الأميركي".

وأصدرت الولايات المتحدة قرارا بتغيير توصيف خمس مؤسسات إعلامية صينية قومية، وحددت عدد التأشيرات الممنوحة لها بـ100 فقط.

وضمّت هذه المؤسسات كلا من وكالة شينخوا للأخبار الصينية الرسمية، وشبكة التلفزيون الصينية العالمية، الذراع الدولي للشبكة القومية للتلفزيون الصيني المحلي.

وطلبت السلطات الأميركية من هذه المؤسسات تسجيل موظفيهم وأملاكهم في الولايات المتحدة، وهي الخطوة التي اعتبرتها الصين محاولة من واشنطن "للسيطرة على هذه المؤسسات".

عمالقة الإنترنت يتضامنون ضد التضليل حول كورونا

نيويورك - قررت عدة مجموعات إلكترونية كبرى توحيد جهودها لمحاربة التضليل حول فايروس كورونا المستجد.

وأكدت شركات فيسبوك وغوغل وتويتر ومايكروسوفت وريديت ويوتيوب ولينكد إن، في بيان نشر مساء الاثنين، على "العمل سويا بشكل وثيق ردا على كوفيد19-".

وأضاف البيان "سنساعد الملايين من الأشخاص في البقاء مطلعين بالتوازي مع محاربة التزوير والتضليل حول الفايروس عبر تسليط الضوء على المضامين الموثوق بها في منصاتنا وعبر تقاسم المعلومات الأساسية بالتعاون مع الوكالات الصحية العالمية".

وتابع "ندعو الشركات الأخرى للانضمام إلينا لمواصلة حماية مجتمعاتنا".

من جهتها، وضعت شركة فيسبوك برنامجا بقيمة 100 مليون دولار لمساعدة الشركات الصغرى والمتوسطة في أنحاء العالم التي تأثرت بأزمة فايروس كورونا المستجد.

وقالت المسؤولة الثانية في فيسبوك شيريل ساندبرغ في منشور على حسابها "علمنا أنه يمكن للدعم المالي مساعدة الشركات الصغيرة على الاستمرار ودفع أجور من لا يستطيعون القدوم إلى أماكن عملهم".

وأضافت "لذلك أعلن اليوم أن فيسبوك ستستثمر 100 مليون دولار لمساعدة 30 ألف شركة صغيرة في أكثر من 30 بلدا حيث يعيش موظفونا ويعملون".

وأقامت فيسبوك الثلاثاء، شراكة مع الشبكة العالمية للتثبت من الأخبار التابعة لمعهد بوينتر، وهي مبادرة تشارك فيها وكالة فرانس برس.

وهذا التعاون الذي خصصت له ميزانية بمليار دولار، يقترح تقديم دعم بقيمة أقصاها 50 ألف دولار لمشاريع في كافة أنحاء العالم تكافح الأخبار المضللة المرتبطة بالوباء.

ومن بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها فيسبوك منع الإعلانات التي تهدف لبث الذعر بخصوص فايروس كورونا المستجد، أو الترويج لعلاجات لم يتم إثبات نجاعتها. كما تم إقرار منع موقت لإعلانات الأقنعة الطبية.

وتأتي هذه القرارات في وقت يزداد التشدد في التعامل مع الوباء دوليا، وتنتشر معلومات زائفة تشكك حتى في طبيعة الفايروس.

بدورها قالت هيئة الاتصالات الفدرالية الأميركية إن مزودي خدمات الإنترنت الرئيسيين وافقوا على عدم إنهاء الخدمة للمشتركين لمدة 60 يومًا القادمة إذا لم يتمكنوا من دفع فواتيرهم بسبب الاضطرابات الناجمة عن فايروس كورونا.

وأعلن أجيت باي، رئيس هيئة الاتصالات الفدرالية الأميركية، أنه بعد إجراء اتصالات مع أكثر من 50 شركة، وافقوا أيضًا على التنازل عن أي رسوم متأخرة يتكبدها العملاء أو الشركات الصغيرة بسبب ظروفهم الاقتصادية المتعلقة بجائحة فايروس كورونا.

وقالت الهيئة إنهم اتفقوا أيضًا على فتح نقاط اتصال "واي فاي" لأي شخص يحتاج إليها.

وأشادت جيسيكا روزنورسل مفوضة هيئة الاتصالات الفدرالية، بالشركات التي تتبنى ذلك الموقف، لكنها قالت إن على هيئة الاتصالات الفدرالية أن تفعل المزيد.

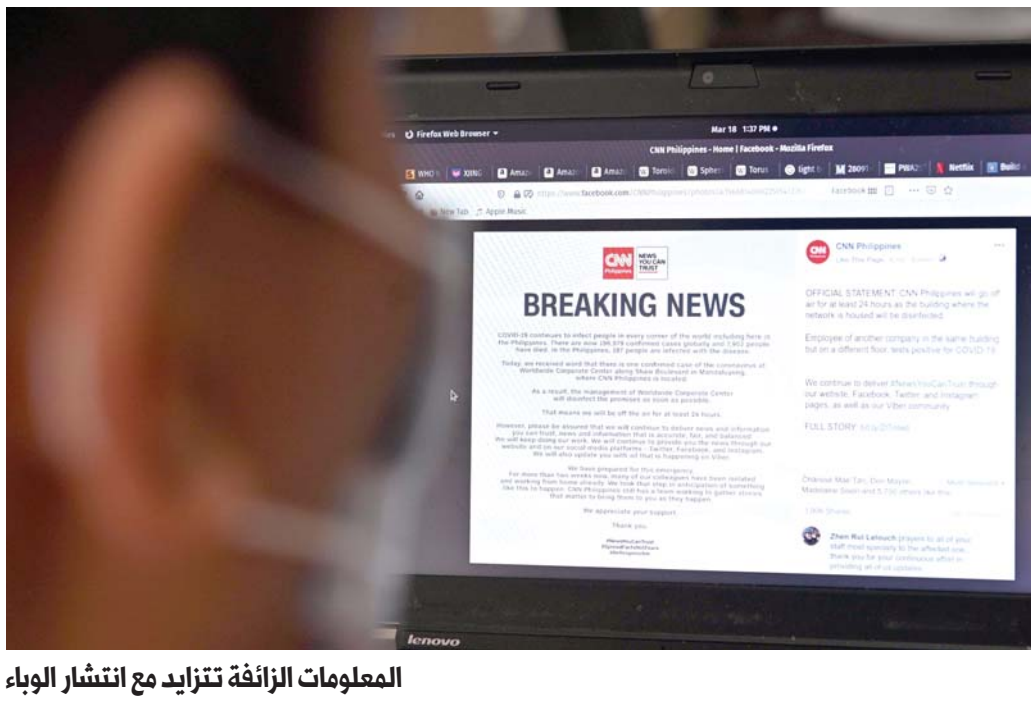

المعلومات الزائفة تتزايد مع انتشار الوباء